# صحافة المواطن في ضوء نظرية المجال العام

**إعداد/ أسماء فؤاد حافظ***

**إشراف/ أ.د. شريف درويش اللبان****

**مقدمة**

لم يعد النشر على شبكة الويب هو الشكل الوحيد الذى تأخذه الصحافة الإلكترونية المعاصرة، إذ أدت التطورات التكنولوجية التى شهدها الويب من جهة، والتى شهدتها تكنولوجيا الاتصال اللاسلكى وخاصة التليفون المحمول من جهة أخرى، إلى ظهور شكل جديد من الصحافة الإلكترونية هو صحافة المواطن *Citizen Journalism*، وهو مفهوم يشير إلى الصحافة التى يقوم فيها المواطن بدور الصحفى الذى ينقل الأخبار من مواقع الأحداث الحية مستخدمًا كافة الوسائل التكنولوجية المتاحة لعرض الخبر بصورة واقعية، ويشير المفهوم أيضا إلى الصحافة الجديدة التى يتم إتاحة محتواها لجميع الناس عبر الويب، وتعكس درجة مقبولة من الجهد الإبداعى، ويتم إنتاجها خارج ممارسات وقواعد الصحافة المهنية[1]. فقد وجد جمهور المتلقين ضالته فى خدمات الجيل الثانى لشبكة الإنترنت، التى يعتمد عليها فى تلبية حاجاته إلى الإعلام والمعلومات، وبناء الشبكات الاجتماعية والمجتمعات الافتراضية، ويدعم الدور الجديد الذى ساعدت الشبكة على القيام به، وهو دور المشاركة فى العملية الإعلامية، بعد أن كان الدور يقف عند حدود القبول أو الرفض أو العزوف، بل إن الجمهور بفضل الخدمات الجديدة تجاوز حدود المشاركة إلى القيام بدور منتج الوسيلة والمحتوى معًا، حيث انعكست خدمات الجيل الثانى لشبكة الويب Web2

---

* مدرس مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

** الأستاذ بقسم الصحافة – كلية الإعلام – جامعة القاهرة.

على علاقة الجمهور بشبكة الإنترنت بوضوح، خاصة فى دعم التشبيك الاجتماعى وحرية النشر والتعبير[2].

ومن خلال صحافة المواطن يقوم الفرد بلعب دور نشط فى عملية جمع وإعداد التقارير وتحليل ونشر الأخبار والمعلومات، وفيها يكون أفراد الجمهور مسئولين مسئولية كاملة عن جمع المحتوى ونشره فيما يُعرف بالمحتوى الذى ينتجه الجمهور، وبذلك تشمل صحافة المواطن كل منصات وسائل الإعلام الاجتماعية مثل فيسبوك، ويوتيوب، وتويتر وماى سبيس والمدونات والمنتديات، إضافة إلى تعليقات الجمهور على المنشورات والصور ومقاطع الفيديو المنشورة عبر مواقع الإنترنت[3].

أما المجال العام فيُقصد به تجمعاً حقيقياً أو افتراضياً (خيالياً) للأفراد، يشاركون فيه بآرائهم ويتحدثون من خلاله حول الشئون العامة[4]، وهناك ثلاث سمات أساسية تميز الوسائط التعبيرية الخاصة بالمجال العام، أولها أن المشاركة فيها تكون مفتوحة للجميع، وثانيها أن يكون هناك تساوى فى مواقع وأدوار الأطراف المشاركة فيها بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وثالثها أن تكون هناك قضية قابلة لأن تكون موضعًا للنقاش[5]، أى أن المجال العام هو مساحة للتجمع تضم عدداً من الأفراد، يتاح لهم جميعاً فرصة القدرة على المشاركة بقدر متكافئ؛ ليعبروا بحرية عن اتجاهاتهم وآرائهم فى القضايا محل النقاش بين الجماعة[6].

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى الكشف عن ماهية المجال العام، والبحث فى إمكانية تطبيق فروض نظرية المجال العام على صحافة المواطن، وفى سبيل ذلك تهدف الدراسة إلى ما يلى:

- التعريف بصحافة المواطن.
- التطرق إلى ماهية المجال العام.
- استعراض فروض نظرية المجال العام.

- الكشف عن العلاقة بين صحافة المواطن والمجال العام.

**منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى القائم على رصد تفاصيل الظاهرة وتوصيف جوانبها، وسوف تركز الدراسة فى هذا الصدد على وصف وتعريف نظرية المجال العام وفروضها، والتطرق إلى ماهية صحافة المواطن، ومحاولة الكشف عن إمكانية اعتبار صحافة المواطن وسيلة تنطبق عليها فروض نظرية المجال العام.

ولتحقيق ذلك، فإن الدراسة سوف تتناول موضوع **صحافة المواطن فى ضوء نظرية المجال العام** من خلال ثلاثة محاور رئيسة، هى:

- نظرية المجال العام.
- ماهية المجال العام.
- صحافة المواطن والمجال العام.

**المحور الأول: نظرية المجال العام *Public Sphere***

يشير مصطلح المجال العام – الذى قدمه المفكر والفيلسوف والمنظر الاجتماعى الألمانى هابرماس لأول مرة عام 1962 – إلى الفضاء الاجتماعى الذى يتم التعبير فيه عن الآراء المختلفة وتناقش من خلاله المشكلات والقضايا ذات الاهتمام العام[7]، ويحدد هابرماس ثلاث سمات أساسية لتعريف المجال العام أو ثلاثة مظاهر تميزه وتبرز وسائطه التعبيرية، أولها أن المشاركة فيه مفتوحة للجميع، وثانيها أن تتساوى مواقع وأدوار الأطراف المشاركة فيه وبغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أما ثالثها يتمثل فى أن تكون القضية قابلة للنقاش[9]. ويتألف المجال العام من المساحات الاجتماعية التى تجمع الأفراد لمناقشة الشئون العامة المشتركة، ويعتمد المجال العام بذلك على مبادئ تتضمن النقاش المفتوح حول القضايا العامة، على أن يصاحبه الحجج الخطابية التى تعلى من المصالح العامة والصالح العام،

كما تتضمن المبادئ ضمان حرية التعبير والتجمع، والحق فى المشاركة بحرية فى النقاش السياسى وصنع القرار10.

ويستند فهم مصطلح المجال العام أساسًا على أعمال هابرماس، الذى قدم تحليلًا شاملًا لطبيعة المجال العام، وتناوله باعتباره "شبكة لتبادل المعلومات ووجهات النظر، ينتج عنها ظهور حزم من الرأى العام، بشرط أن يتوافر فى هذه الشبكة فضاءً اتصاليًا يوفر الحرية والمساواة للجميع فيما يخص تبادل المعلومات ومناقشتها حول الاهتمامات المشتركة، بحيث يمكن القول أن المجال العام يوفر السوق الحر لتداول الأفكار، ويعتمد عمل المجال العام الديمقراطى على خمسة أركان هى11:

- كفالة الدساتير للحريات المدنية، بما يوفر حرية التعبير والرأى والتجمع، إذ أن معظم البلدان اليوم تقبل الحريات المدنية الأساسية على النحو المتفق عليه فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.
- الحرية والاستقلالية لوسائل الإعلام التى يشارك عبرها الأفراد.
- إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة وضمان حرية تداول المعلومات وثقافة الشفافية والانفتاح.
- إقبال المواطنين على المساءلة والمشاركة فى المجال العام، والذى يتيح دعم وتنظيم منظمات المجتمع المدنى لجدول أعمال المواطنين المشاركين.
- المشاركة فى الحديث اليومى عن الشئون العامة وفقًا لمبادئ وأخلاقيات التواصل والنقاش العام بين البشر، وهو عامل مهم فى تشكيل الرأى العام.

ويمكن اعتبار المجال العام منتدىً مفتوحًا للتواصل بين أولئك الذين يعبرون عن أفكارهم ووجهات نظرهم وهؤلاء الذين يرغبون فى سماع ما يقوله الآخرون، وذلك عبر عملية اتصال منظمة، وبالتالى يمكن اعتبار المجال العام عملية ديناميكية مستمدة من التواصل العام المنظم حول القضايا، التى يطرح الأفراد بشأنها الآراء المختلفة كمدخلات للعملية، بحيث تصاحبها سلسلة من الحجج والبراهين العقلانية، ليتكون

الرأى العام حول هذه القضايا كمخرجات لهذه العملية. ويؤدى المجال العام العديد من الوظائف، حيث يحقق الديمقراطية والشفافية، كما أنه يمكن أن يساهم فى عملية ترشيد صنع القرار من خلال عمليات النقاش العام والتعلم من وجهات النظر المتباينة، والتى تشكل الأساس لعمليات الاتصال واتخاذ القرارات العقلانية[12].

وقد انطلقت فكرة المجال العام من الرأى العام والذى يعد بمثابة عالم خاص يمكن وضع العديد من النظريات الاجتماعية بشأنه، حيث تبلورت النظرية فى القرن العشرين ووصفت بأنها مجال للأفراد لمناقشة المسائل العامة بحرية وعقلانية مع مراعاة الصالح العام. وفى هذا الصدد، يعتبر المجال العام موردًا لنمو الديمقراطية وتعزيز المناقشات فى المجتمع المدنى والحياة العامة، إضافة إلى أن يعتبر محاولة لشرح الأسس الاجتماعية للديمقراطية والحياة المدنية، وهنا يؤكد العلماء أن هابرماس بنظريته قد سلط الضوء على العديد من القضايا الجدلية الرئيسة فى مجال العلوم الاجتماعية منها: الحقيقة، والحرية، والمساءلة، والمعايير، والمعرفة، والتمثيل، وترشيد الحكم الذاتى[13].

وحينما ظهر مصطلح المجال العام لأول مرة وصف به هابرماس الفضاء العام فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكان ذلك يمثل تطورًا جذريًا، حيث أشار بهذا المصطلح إلى المحفل الذى يتجمع المواطنون عبره بحرية فى أماكن مفتوحة ويتفاعلون مع بعضهم البعض، مع اشتراط عدم وجود قيود ومراعاة المساواة فى أدوار المواطنين، وكان المجال العام آنذاك بمثابة وسيط هيكلى بين النظام السياسى من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى؛ وكان يهدف إلى تحقيق أهداف جماعية، إلا أن المجال العام بهذا الشكل تم انتقاده لأنه كان مقتصرًا على الطبقة البرجوازية فى المجتمع، بما أضفى عليه الطابع الطبقى وعمل على استبعاد بعض الطبقات والفئات من المجال العام السائد، فى ظل ممارسات إقصائية من هذه الطبقة البرجوازية، حتى أن البعض أطلق عليه المجال العام البرجوازى[14].

ثم قدم الفيلسوف الألمانى هابرماس فى عام 1989 نظرية المجال العام بشكلها الحديث، والتى تقوم على وصف وشرح عملية تشكيل الرأى العام، وقد عرّف المجال أو المناخ العام آنذاك بأنه مجتمع افتراضى أو خيالى ليس من الضرورى تواجده فى مكان معروف أو مميز، فهو يتكون فى الأساس من مجموعة من الأفراد لهم سمات مشتركة يجتمعون بعضهم مع بعض كجمهور؛ لكى يقوموا بوضع وتحديد احتياجات المجتمع من الدولة، ويعتبر المجال العام مصدرًا لتكوين الرأى العام، حيث يُبرز الآراء والاتجاهات من خلال الحوار والسلوكيات.

وعند وضعه لمفهوم المجال العام، أكد هابرماس الدور الحاسم الذى يلعبه الإعلام فى تشكيل الرأى العام، وذلك انطلاقًا من تعريف المجال العام بأنه مناقشة القضايا العامة من خلال أشخاص لديهم حجج صالحة لتبرير مواقفهم وآرائهم. وهنا، يشير هابرماس إلى أنها منطقة بين المجال السياسى لمؤسسات الدولة والمجال الخاص للفرد، وهذه المنطقة يمكن أن تؤدى دورها فى التقدم الاجتماعى والرعاية الاجتماعية؛ حيث يتكوّن الرأى العام عبر ما يُطلق عليه المجال العام، وذلك بالاعتماد على ثلاثة مكونات رئيسة هى: الأفراد والمناقشات والفضاء العام، إذ يُنظر إلى الأفراد كفاعلين قادرين على المناقشة العقلانية، التى يستخدمون خلالها حجج منطقية لتبرير اتخاذ القرارات التى يتبنونها، أما المناقشات فهى إلزامية من أجل الصالح العام؛ لأن الناس سواسية، وكل منهم له الحق فى المشاركة فى هذا النقاش؛ ولذلك يجب أن يتم اتخاذ القرارات المرتبطة بالمجتمع من خلال هذه المناقشات، والتى ينبغى أن تشمل العديد من وجهات النظر المختلفة؛ حيث يؤكد هابرماس أنه عندما يحدث النقاش العقلانى استنادًا إلى العملية الاتصالية بين الجمهور، فى الفضاء العام يتكون الرأى العام حول القضايا العامة، والفضاء العام هو ما يقع بين الفضاء الخاص (الأسرة والقضايا الشخصية) وفضاء الدولة (النواحى الإدارية، القانونية، التشريعية .. إلخ)[15]. أى أن هابرماس يؤكد أهمية عملية النقاش والجدال، والتى يرى أنها يجب أن تتسم بالعقلانية والروح النقدية، فهذه النقاشات يجب أن تتحلى بمجموعة من المحددات من أهمها

تجنب استخدام المشاعر واللغة الإيحائية والتركيز على عقلانية المضمون المقدم، وأن يجمع المشاركين الاعتقاد المشترك بالحقيقة وأن تكون لهم فرص متساوية فى إبداء الرأى، إلا أن هذا النموذج للمجال العام لم يتحقق بالكامل. وفى كتابه الشهير "نظرية الفعل الاتصالى The Theory of Communication Action" الذى يُعد إضافة هامة للعلوم الاجتماعية يؤكد هابرماس أهمية الوصول إلى موقف اتصالى ناجح ومتحرر من كل سلطة بين الأفراد، كما أن الفعل الاتصالى يتضمن فكرة التعايش التى تقوم على التفاهم والحوار واحترام الرأى والرأى الآخر16.

وتفترض نظرية المجال العام وجود أربع سمات رئيسة تميز الاتصال فى الفضاء العام، هى17:

- القدرة على الوصول إلى دائرة الاتصال.
- الحرية التى يتمتع بها الأفراد فى الاتصال داخل هذه الدائرة.
- بنية المناقشة.
- طرح خطاب مبرر بأدلة إقناعية محددة.

ويعتمد نجاح المجال العام وفقًا لما حدده هابرماس على عوامل عدة، هى18:

- مدى الوصول والإتاحة والانتشار: أى أن تكون الإتاحة عالمية كلما أمكن، ويكون جميع الأفراد قادرين على الخطابة، ويمكنهم المشاركة فى الجدل، ولهم حقوق متكافئة فى إبداء الأسباب لموقفهم الذى أعلنوه.
- درجة الحكم الذاتى/ التحكم: بمعنى أن يتخلص الأفراد من السيطرة والتحكم، أى يكون المواطنون أحرارًا ويتخلصوا من الهيمنة والإجبار والإكراه.
- رفض الهيراركية/ السلطة: أى أن يشارك كل الأفراد على قدم المساواة، دون أن يكون للتفاوتات الاجتماعية أثر فى ذلك.

- حكم القانون: بمعنى أن يكون دور القانون واضحًا وفعالًا.
- أن يكون هناك سياق اجتماعى ملائم.
- توافر الثقة والوضوح والصدق فى المضمون.

ويمكن أن نعتبر أن نقطة الانطلاق فى المجال العام تأتى من "الجمهور"، إذ يتكون المجال العام من جميع الأفراد الذين يمكنهم أن يشاركوا فى النقاش العام حول القضايا والموضوعات المهمة، بحيث يتاح التفاعل بين أولئك الأفراد كما تكون لديهم فرص متساوية للمشاركة، ويمكنهم أن يتضامنوا بوعى حول فكرة ما أو وضع حلول لمشكلة معينة، مع ملاحظة أن تداول وجهات النظر والخبرات بين هؤلاء الأفراد يكون متبادلًا وعلى قدم المساواة، أى أن المجال العام يشترط التعددية فى الآراء، والمساواة بين الأفراد، وأن يكون النقاش بينهم عقلانيًا يعتمد على حجج منطقية، وبذلك يتيح هذا المجال العام للأفراد المشاركة فى تقرير المصير فى القضايا والموضوعات المهمة[19].

ومن خلال المجال العام يمكن للناس أن يتداولوا معلومات وآراء حول الشئون العامة المشتركة، وذلك باعتبار هذا المجال هو الساحة التى يمكن أن يحدث النقاش بينهم عبرها، ويتم من خلالها التصرف الجماعى فى الأمور العامة، كما أن المجال العام يجعل العلاقات الاجتماعية أكثر حيوية وأكثر فعالية بين المواطنين، ويعتبر تبادل وجهات النظر آلية مهمة فى تعزيز التكامل الاجتماعى وتكوين رأى عام مستنير فى المجتمع، كما أنه يمكن أن يحقق الإجماع بين المواطنين، بل ويمكن أن يساهم فى فهم الذات وتفسير الثقافة السائدة فى المجتمع، وفى النهاية يدعم تقرير المصير فى القضايا المجتمعية المهمة[20].

وتقوم فكرة المجال العام على صميم النهج التشاركى للديمقراطية، فالمجال العام يوفر الساحة للمواطنين لتبادل الآراء فيما يتعلق بالشئون العامة ومناقشتها، بما يُشكل فى نهاية المطاف الرأى العام، وهذه الساحة يمكن أن يكون لها مكان محدد حيث

يتجمع المواطنون فيه، أو أن تكون البنية التحتية للاتصالات من خلال قيام المواطنين بإرسال وتلقى المعلومات والآراء، وتعتمد فكرة المجال العام المثالى على التدفق الحر للمعلومات، وحرية التعبير، وحرية النقاش[21].

وفى كتابه عن المجال العام (1962)، أكد هابرماس ضرورة الالتزام بالقواعد الاجتماعية والثقافية فى المجتمع لتطوير المجال العام، وجعله قادرًا على حل الخلافات المجتمعية وخاصة السياسية من خلال خطاب عقلانى يتضمن حججًا منطقية، وقد أشار هابرماس إلى الوجود التاريخى لهذا المجال العام فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كنتيجة لصعود الرأسمالية جنبًا إلى جنب مع تطور الدولة، وهو ما سهل نمو البنية التحتية الاتصالية للحياة العامة (على سبيل المثال كان يمارس المجال العام من خلال الصحافة، والمقاهى، والصالونات الفكرية والثقافية). إضافة إلى ذلك يؤكد هابرماس أن انفتاح الجمهور بعضه على بعض يشكل جزءًا لا يتجزأ من فكرة المجال العام، ويتجسد هذا الانفتاح فى المجال العام عبر ثلاثة معايير أساسية هى: المناقشة العامة، والوصول العام أو الشمولية (بمعنى أن يكون الجميع قادرًا على المشاركة فى النقاش)، والعقلانية (أى اعتماد الخطاب والمناقشات على حجج وبراهين واقعية ومنطقية)[22].

ويقال أن المجال العام على المستوى الوطنى يكون أكثر تجانسًا واستقرارًا؛ حيث يحكم النقاش العام نفس اللغة والثقافة والهوية وهى الأسس الثلاثة التى تجعل الجمهور متجانسًا، فى حين يُنظر إلى المجال العام على المستوى الدولى بأنه متنوع جدًا وغير متجانس إلى حد كبير بما يؤثر على النقاش العام ويجعله متضاربًا فى بعض الأحيان[23].

ويؤكد هابرماس أهمية الظروف التاريخية التى يحدث خلالها وبموجبها المجال العام، والتى تساهم بطبيعة الحال فى تشكيل الرأى العام، إلا أن المجال العام قد يشوبه بعد الإشكاليات منها: أن يسيطر الحكم الذاتى للأفراد على النقاش، أو أن

يحدث تدخل حكومى فيه، أو تحدث هيمنة من فئة واحدة على الفئات الأخرى المشاركة فى هذا النقاش، أو تسيطر طبقة معينة على النقاش بما يؤثر على مصداقية الرأى العام[24]، أو أن يتم استغلال المجال العام الذى تُناقش عبره الموضوعات والقضايا العامة فى الدعاية والإعلان؛ حيث اجتماع الجماهير بما يهيئ الأمر للدعاية غير المشروعة.

والمجال العام بفضاءاته المختلفة ضرورى للديمقراطية التى تقوم على أساس النقاش العقلانى بواسطة الحجج الرصينة التى تفرز القواعد المشتركة والقيم التى يجب أن تنظم المجتمع؛ فالمواطنون يبتكرون معًا القواعد التى تنظم تعايشهم المشترك، ويقتضى هذا المجال العام الديمقراطى والعقلانى شروطًا أخلاقية وثقافية وسياسية كالاعتراف المتبادل بالشرعيات والفصل بين المجال الخاص والمجال العام واستبعاد الحقائق المطلقة والمتعالية التي تنسف إمكانية النقاش أصلا، فالنقاش العام يفترض الاختلاف والقبول بالتنوّع الفكرى والسياسى، بما أنها حالة طبيعية للمجتمع، كما يقتضى النقاش الاتفاق على معايير دنيا ومشتركة ووجود الفرد المستقل المؤمن إيمانًا عميقًا بالحرية وغير الخاضع لسيطرة الأحزاب أو جماعات المصالح[25].

**المحور الثانى: ماهية المجال العام**

يعتبر المجال العام المثالى لدى هابرماس ساحة للنقاش الحر والمستقل وغير المقيد، يكون فيه الأفراد أحرارًا ومتساويين فى نقاشهم للشئون العامة، ويعد المجال العام وسيلة للعمل الجماعى تمنع هيمنة أى طرف بالمجتمع على باقى الأطراف؛ حيث يتيح المجال العام حرية تداول الآراء للمواطنين العاديين ويجعلهم أكثر تفاعلًا فى قضايا مجتمعهم، ويجعل لهم أدوارًا اجتماعية، ويدعم التنافس لإظهار الكفاءة فى الفضاء العام الاجتماعى؛ بما يجعله أكثر تعددية وتميزًا وأكثر إفادة للمجتمع[26]. وبهذا، يُعرف هابرماس المجال العام بأنه "مجتمع افتراضى أو خيالى ليس من الضرورى أن يتواجد فى مكان معروف أو مميز (فى أى فضاء)، فهو مكون من

مجموعة من الأفراد لهم سمات مشتركة، مجتمعين مع بعضهم كجمهور، ويقومون بوضع وتحديد احتياجات المجتمع مع الدولة[27].

ويُعرف هابرماس المجال العام بأنه "فضاء للتوسط يقوم فيه الأشخاص بالاستخدام العمومى للعقل من أجل بناء توافق فيما بينهم"، ويعرفه أيضا بأنه "ميدان منطقى يعد بيتًا لجدال المواطنين وتشاورهم واتفاقاتهم وسلوكياتهم، حيث يكون الأفراد قادرين على المشاركة بحرية لإبداء آرائهم من خلال عملية تعبر عن ديمقراطية المشاركة بين الأفراد"، والمجال العام فى أبسط معانيه هو "عالم الحياة الاجتماعية الذى يستطيع فيه المواطنون أن يتحدثوا عن الشئون العامة والاهتمامات المشتركة"[28]. كما يمكن تعريف المجال العام بأنه حيز حقيقى أو افتراضى، يلتقى عبره الأفراد بما لديهم من اهتمامات شخصية لمناقشة القضايا المشتركة؛ بغرض تبادل الآراء المختلفة للوصول إلى هدف مشترك، وغالبًا ما يستلزم الأمر توليد ضغط لتحقيق تغير سياسى أو قانونى، استنادًا إلى قوة الحجة وعدد الأفراد. وبهذا يكون المجال العام وسيطًا بين المجال الخاص بالفرد والمجال الخاص بالدولة، ولا يعد المجال العام جزءًا من الدولة أو امتدادًا لها[29]. وتركز نظرية المجال العام على نشأة وتكوين الرأى العام، وقد أشار هابرماس إلى أن المجال العام يظهر إلى الوجود من خلال كل حوار يتجمع فيه الأفراد لتشكيل هيئة عامة، دون اعتبار للفروق الاجتماعية التى تكون بينهم. ومن أهم تعريفات المجال العام أنه "تلك المساحة من الحياة العامة، والتى يمكن فيها الوصول إلى موافقة عامة على قيم ومعايير تعمل كميكانزمات لحل المشكلات الاجتماعية والسياسية، كما أن المجال العام يتضمن تلك الساحات التى يقوم الأعضاء فيها بتناول ما يفعلونه، ويصلون لقرار فى كيفية العمل بشكل جماعى فى المستقبل، ومن أهم السمات التى حددها هابرماس للمجال العام ما يلى[30]:

- المجال العام حيز من حياتنا الاجتماعية، يمكن من خلاله أن يتم تشكيل الرأى العام.

- المجال العام ينشأ من ناس خصوصيين، يجتمعون معًا كجمهور ليتناولوا احتياجات المجتمع من الدولة.
- المجال العام هو مجموعة أشخاص يستفيدون من عقلانيتهم وتفكيرهم فى مناقشة المسائل العامة.

ويعرف المجال العام كذلك بأنه مساحة للحياة الاجتماعية تضم عددًا من الأفراد الذين تجمعهم خصائص واهتمامات مشتركة، ويتيح المجال العام لكل الأفراد فرصة القدرة على المشاركة والوصول إليه طالما شعروا أنهم جزء منه. والمجال العام وفقًا لهابرماس هو شبكة اتصالية من الشبكات القائمة فى المجتمعات المدنية ترتبط ارتباطًا عميقًا بالحياة العامة أو الخبرات اليومية للأفراد؛ لذلك فمفهوم المجال العام ليس مرتبطًا بمكان محدد يمتد ليشمل كافة الشبكات الاتصالية التى يمكن أن تتدفق المعلومات والآراء من خلالها، ويتم تنقيتها باستمرار حتى تصبح رأيًا عامًا[31].

والمجال العام هو شبكة اتصالية مكونة من الشبكات القائمة فى المجتمعات المدنية، ترتبط ارتباطًا عميقًا بالحياة أو الخبرات اليومية للأفراد؛ لذلك فمفهوم المجال العام ليس مرتبطًا بمكان محدد بل يمتد ليشمل كافة الشبكات الاتصالية التى يمكن أن تتدفق المعلومات والآراء من خلالها ويتم تنقيتها باستمرار حتى تصبح رأيًا عامًا[32]. والمجال العام كذلك هو الفضاء الاجتماعى الذى ينخرط عبره المواطنون فى النقاش والتفاوض حول الشئون العامة التى تتعلق بحياتهم، ويمكن النظر إليه كأداة تعزز التفاوض والمداولة فى المجتمعات الحديثة، وتدعم الاستقلال الذاتى للفرد من جهة، والتعددية والتعايش السلمى من جهة أخرى[33].

ويطلق البعض على نظرية المجال العام نظرية المداولات العامة أو النظرية الديمقراطية التداولية، ويؤكدون أنها تتيح الفرص للحوار والنقاش وتهدف إلى إنتاج خطاب عقلانى فى ضوء المناقشة، والمعلومات الجديدة، والمطالبات التى أدلى بها المشاركون، والآراء المقدمة بشأن القضايا العامة محل النقاش. مع الأخذ فى الاعتبار

أن مفهوم المجال العام تاريخيًا كان محددًا جغرافيًا وفريدًا من نوعه، ويتميز بالانفتاح والشمولية، ويشارك فيه كوكبة من المؤسسات والأفراد العامة والخاصة، وفقًا لمعايير محددة للتداول والنقاش، مثل إتاحة فرص المشاركة للجميع، وترسيخ مبادئ المواطنة، ومحاولة استيعاب المصالح المتنوعة، ووجود الاستعداد للاستماع واحترام الآخرين، والرضوخ لأفضل رأى مصحوبًا بحجج عقلانية بحيث يمثل رأى المشاركين فى النقاش34.

وبالتالى يمكن القول إن نظرية المجال العام تشترط تجمع أكثر من فرد فى ساحة للنقاش والتى نُطلق عليها الفضاء العام؛ لمناقشة قضية قابلة للجدال، وذلك مع اشتراط إمكانية الوصول والإتاحة للجميع، والحرية والتحكم فى تداول المعلومات والآراء، وضمان التعددية فى الآراء، والتفاعلية والمساواة، وطرح خطاب مبرر بحجج وبراهين وأدلة إقناعية، وبذلك يتكون المجال العام الذى قد ينتج عنه تحديد احتياجات المواطنين من الدولة، أو التأثير على أفكار وآراء واتجاهات وسلوكيات الأفراد، أو الإجماع على رأى معين، أو وضع رؤية لتقرير المصير، أو تكوين وتشكيل الرأى العام المستنير، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة فروض نظرية المجال العام، والتى يوضحها الشكل التالى:

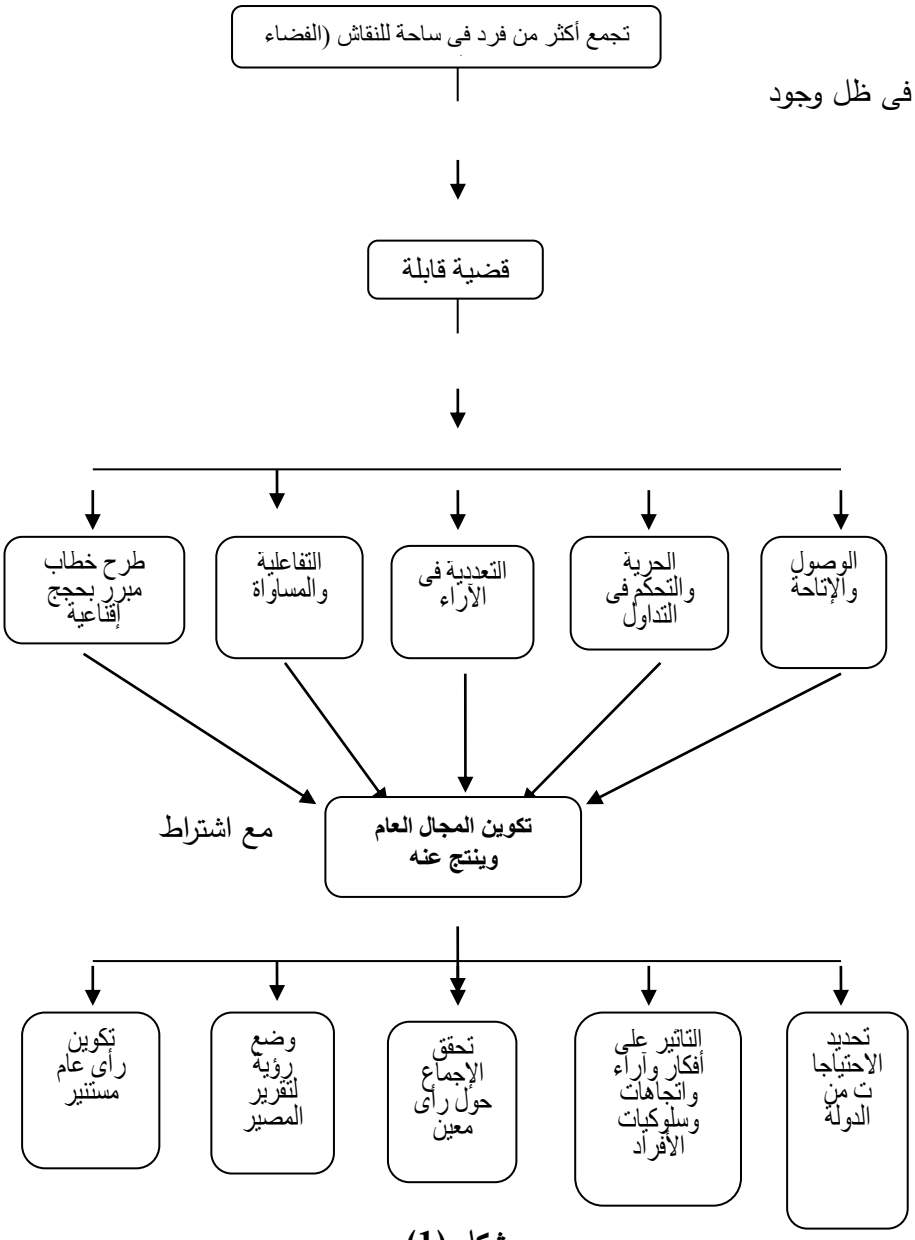


**شكل (1)**
**شرح لمضمون نظرية المجال العام وفروضها***

* الشكل من تصميم الباحثة.

**المحور الثالث: صحافة المواطن والمجال العام**

تقوم نظرية المجال العام فى بنيتها الجديدة على محاولة فهم حدود الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام الجديدة فى إتاحة النقاش العام وتسهيل بلورة توافقات تعبر عن الرأى العام النشط، وبحيث تكوّن إطارًا نظريًا متكاملًا يمكنه توضيح حدود الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام الجديدة ممثلة فى المدونات والمنتديات ومجموعات النقاش وشبكات التواصل الاجتماعى وغيرها من الأشكال التى أتاحتها شبكة الإنترنت فى إدارة وتوجيه النقاش السياسى والاجتماعى فى المجتمع؛ من أجل تعزيز المشاركة العامة وترشيد مدخلات صناعة القرار وصولًا إلى دعم كفاءة الفعل الديمقراطى فى المجتمعات، عبر بلورة رأى عام يحظى بأولويات يتفق عليها الجمهور العام وتمنح الشرعية للعمليات السياسية والمجتمعية المختلفة[35].

ويتحقق مفهوم المجال العام عندما يتوجه الأفراد نحو ممارسة حقهم فى التجمع والاتصال والاشتراك فى مناقشة قضاياهم العامة، فتطور المجتمعات المعاصرة أصبح يحول دون فرصة اللقاء بين مجموعات كبيرة من الأفراد فى أماكن وأوقات محددة، وعلى ذلك فقد أصبحت وسائل الإعلام هى المساحة العامة التى يمكن أن يتجمع فى إطارها الأفراد الذين يملكون وجهات نظر مدعمة بالحجج والبراهين حول قضية معينة؛ لتقديم خطاب معين فيما يتعلق بهذه القضية. وبالتالى فنظرية المجال العام تحاول أن تشرح الأسس الاجتماعية الديمقراطية من خلال النظر إلى المنظمات محددة الهوية والقائمة على أسس اجتماعية وثقافية مشتركة داخل المجتمع كمنظمات قادرة على تطوير خطاب نقدى فعال يستطيع التقريب بين وجهات النظر المتعارضة، وقد دعمت شبكة الإنترنت فكرة ساحات النقاش حول الشأن العام المشترك الذى يجمع أفراد الرأى العام ويدخلهم فى حالة حوار حول القضايا التى يهتمون بها، ويتأسس هذا النوع من النقاش على فكرة التفاعلية التى تفوقت بها الإنترنت على وسائل الإعلام التقليدية، فالإنترنت دعمت مفهوم دمقرطة وسائل الإنتاج الإعلامى،

ويسرت فكرة المشاركة بين مجموعة من الأفراد فى مساحة تتيح لهم تبادل الرأى والمعلومات حول القضايا الخلافية وتقريب وجهات النظر بينهم[36].

ويمكن القول إن المجال العام يعتبر الساحة المركزية للاتصال المجتمعى على نطاق واسع، وهو ما يتم تدعيمه وتعزيزه من خلال شبكة الإنترنت التى أتاحت للجميع المشاركة فى جميع نواحى الحياة العامة والشأن العام[37]. وقد ساهمت الثورة الاتصالية الكبرى والتكنولوجيا الجديدة لوسائل الإعلام الإلكترونية وعلى رأسها الإنترنت فى ظهور فضاء عام اجتماعى جديد، حيث تقدم الإنترنت إمكانيات جديدة تجعل من السهل نشر المعلومات بشكل كبير بين الأفراد، وأصبحت نظرية المجال العام تؤكد أن وسائل الإعلام الإلكترونية تخلق حالة من الجدل بين الجمهور تتيح تأثيرًا كبيرًا فى القضايا العامة[38]، كما أنها تُدخل الجمهور فى حالة حوار حول القضايا التى يهتمون بها، ويتأسس هذا النوع من الحوار على فكرة التفاعلية التى تفوقت بها الإنترنت على وسائل الإعلام التقليدية؛ إذ يسرت الإنترنت فكرة المشاركة بين مجموعة من الأفراد فى مساحة تتيح لهم تبادل الرأى والمعلومات حول القضايا المختلفة[39].

أى أن المجال العام يقتضى بناء الأنشطة الاتصالية بناءً على التفاعلية والتحرر، وهو ما يوفره الاتصال الافتراضى الذى يتم عبر شبكة الإنترنت وتتضح معالمه كافة من خلال صحافة المواطن التى تتحرر من المحددات المكانية والزمانية، وكذلك من القيود الرقابية وعقبات التواصل والتعبير عن الرأى ورد الفعل تجاه الرأى الآخر، فصحافة المواطن تتيح التواصل والتفاعل وإمكانية التأويل وعرض وجهات النظر بشكل علنى من خلال المجال العام، "فالمجال العام يعتبر مصدراً لتكوين الرأى العام؛ إذ يبرز الآراء والاتجاهات من خلال السلوكيات والحوار[40]". فقد ساعدت نشأة شبكة الإنترنت على ظهور مجال عام اجتماعى جديد يخضع لنظرية هابرماس إلى حد كبير، حيث يمارس فيه الكُتاب والمواطنون حريتهم فى مناقشة القضايا العامة

عبر ما يُطلق عليه الفضاء المعلوماتى CyberSpace، فقد ساهمت الإنترنت فى نشر وتبادل المعلومات والأفكار بين المواطنين بسهولة، وأصبح لها دور كبير فى تحقيق الديمقراطية، وتساهم إلى حد كبير فى تعزيز مشاركة واسعة النطاق فى الخطاب العقلانى النقدى حول غايات المجتمع الحقيقية[41].

ويرى العديد من المهتمين بحرية الرأى والتعبير أن الإنترنت مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية قد أتاحت فرصًا واسعة أمام كم هائل من الناس فى مختلف بلدان العالم، ومن ضمنها البلاد العربية فى التعبير عن آرائهم والإعلان عن أنفسهم، ولاسيما المجموعات التى لم يكن متاحًا لها فى السابق التعبير عن نفسها وطرح أفكارها وهمومها لأسباب قد تكون سياسية أو دينية[42].

ويؤكد هابرماس أن المجال العام يقوم على مدى سهولة التداولية، وما إذا كان النظام الإعلامى يحكمه التنظيم الذاتى والاستقلال عن البيئة المحيطة، وتم منح الجماهير المجهولة إمكانية إبداء رد الفعل مع النخبة الواعية والمجتمع المدنى والحركات الاجتماعية وجماعات المصالح، بحيث يتعاون الأعضاء فى الاتصال بحرية على قدم المساواة. وهو ما تقوم عليه فكرة الإنترنت بالفعل؛ انطلاقًا من أن استخدام الإنترنت يساهم فى تنويع وجهات النظر وتوسيع نطاق المشاركة بين الأفراد، مما يكوّن المجال العام ويساهم فى طرح القضايا والمشكلات العامة للنقاش، وتتيح شبكة الإنترنت ذلك عبر العديد من الأشكال كالبريد الإلكترونى وقوائم البريد والمدونات ومجموعات الدردشة والشبكات الاجتماعية كالفيسبوك، إذ تتيح هذه الأشكال مشاركة واسعة من المستخدمين فى مناقشة القضايا والموضوعات والأحداث على نطاق أوسع من ذى قبل، وعلى سبيل المثال أثبتت العديد من الدراسات أن المنتديات لديها القدرة على خلق المداولات والمناقشات حول القضايا المهمة بما تتضمنه من حقائق وآراء وحجج؛ وهو ما يساهم فى تشكيل الرأى العام حولها[43].

فحينما أسس هابرماس نظريته جعل فيها التواصل محورًا لعقلنة المجتمع وتحديثه فى إطار مجال عام تتم فيه مداولة الشئون العامة، ويستند إلى مبادئ معيارية لتسيير هذه المداولات وضبطها وفقًا لقيم وأخلاقيات النقاش، فالمجال العام منظومة من القيم والمعايير تمارس من خلالها الديمقراطية، إذ أن ممارسة الديمقراطية بالنسبة لهابرماس تتمثل فى التداول، أى الاتصال المبنى على النقاش العام والإشهار بما يتم التوافق عليه من رأى يمثل عموم الناس، ولذلك جعل العقل هو الوسيلة الوحيدة التى تتحكم فى بناء النشاط الاتصالى وفى بناء الخطاب المبرهن وإرساء أخلاقيات للتحاور والنقاش. ويقتضى المجال العام بناء النشاط الاتصالى على أساس التفاعلية والتحرر، وهو ما يتوافق مع الاتصال الافتراضى بكونه نموذجًا يفترض تحرر الأنشطة الاتصالية من المحددات الزمانية والمكانية، وذلك بإتاحة فعل التواصل وإمكانيات التأويل والتفاعل كما يفترض إمكانية اختزال مختلف توجهات الرأى العام وعرضها وتبسيطها وإشهارها فى المجال العام[44].

وبذلك تمثل صحافة المواطن مجالًا عامًا أكثر رحابة للمشاركة الديمقراطية، وذلك من خلال تقليل قيود النشر والبث – إن وجدت – أمام الأفراد والقوى التى تحول موانع متنوعة دون التعبير عنها داخل وسائل المجال العام التقليدية، كما أنها تلعب دورًا فى تجسير الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون فى مجال نشر الأفكار والتخاطب مع الرأى العام، انطلاقًا من كونها قد وسعت من نطاق مجالات التعبير أمام قطاعات جماهيرية أوسع. فقد نشطت صحافة المواطن المجال العام من خلال دعم التفاعلية، حيث لبت احتياجات أفراد متنوعين لوسائط تعبيرية مستقلة، وعبرت عن اتساع قاعدة الناشطين والفاعلين، ويسرت أمام قطاعات أكبر من الجمهور الانخراط فى مناقشة قضايا وأحداث الشأن العام[45]. أى أنه يتشكل بواسطة الميديا الجديدة فضاءً عامًا افتراضيًا متنوع الأبعاد يحتضن أنماطًا متعددة من التفاعل (ما بين ذاتية وجمعية) وأنماطًا مختلفة من الكتابة الجديدة (التدوين ...)، فالميديا الجديدة ذات طبيعة مركبة تكنولوجية وسياسية وثقافية، وهى ذات حضور شامل فى الحياة

الاجتماعية. كما أنها تعمل على إحياء النموذج الأصلى للمجال العام وتجدده من خلال تيسير نفاذ المشاركين إلى النقاش العام وتعزيز طابع التنوع الفكرى عبر استحداث فضاءات أخرى جديدة للنقاش وتجاوز التنميط الفكرى. ويمكننا القول إن هناك خصوصية للفضاء العام الافتراضى على شبكة الإنترنت على المستويات التالية[46]:

- **إعادة تشكيل الحدود بين الخاص والعام:** حيث ظهرت فى هذا الفضاء أشكال جديدة من الظهور الإعلامى أتاحت بروز الأفراد المغمورين وعوالمهم الذاتية وفق أشكال مختلفة (كالمنتديات والمدونات ومنصات التواصل الاجتماعى) أصبحت تمثل فضاءات لبناء الهوية الفردية واستعراض الذات فى المجال العام.
- **أشكال جديدة من الفعل الجماعى:** أفرزت منصات التدوين والتواصل الاجتماعى والنشر الذاتى فضاءات بديلة تشاركية وتفاعلية تحتضن جماعات افتراضية تكونت حول اهتمامات مشتركة سياسية واجتماعية وفنية ورياضية ومهنية .. إلخ، وقد احتضنت هذه الفضاءات أشكالًا من المداولة والنقاش ذات علاقة وطيدة بالشأن العام، وسمحت للمهمشين بتجاوز آليات تغييبهم من المجال العام التقليدى.
- **جماليات جديدة:** تختلف عن تلك التى تحكم الفضاء العام التقليدى؛ لأنها تجسد مبادئ كثرة الأصوات (مقابل الصوت الواحد) والاختلاف (مقابل الإجماع) والتنوع (مقابل التنميط)، ففى الفضاء العام الافتراضى تتجلى العوالم الذاتية والآراء والأفكار ذات العلاقة بالشأن العام. وتتشكل هذه الجماليات من أنماط تعبيرية متعددة تمزج فى خليط فريد الصور والنصوص ومقاطع الفيديو.
- **المستخدم المبتكر:** يتسم الفضاء العام الافتراضى الجديد بأنه ليس مجالًا تمثيليًا يقتصر على نخبة معينة، إذ تحول الجمهور إلى مبتكر للمضامين ومنتجًا لها.

- **نخب جديدة:** يمثل المدونون رمزها الأكثر دلالة، إذ تشكلت فى الفضاءات الإلكترونية نخب جديدة تتكون من المدونين ومشرفى الصفحات فى المنتديات وصفحات التواصل الاجتماعى.

فقد أدى تطور مفهوم المجال العام بعد الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية، وما ارتبط به من دخول وسائل الإعلام الجديدة إلى تحول فى طبيعة هذا المجال العام، ليصبح أكثر مرونة اتصالية واستجابة لاحتياجات المشاركين، حيث وسع من قدرة الجميع على المشاركة والتفاعل عبر شبكة الإنترنت، وقد أحدث هذا الأمر تغييرًا وتطويرًا لأحد العناصر المهمة فى نظرية هابرماس والمتعلقة بما يسمى الردود الاتصالية أو رجع الصدى المجتمعى، حيث أتاحت وسائل الإعلام الجديدة مزيدًا من القدرات الاتصالية والتفاعلية بين مختلف عناصر المنظومة المجتمعية وأنظمتها الفرعية، من خلال ما أتاحته للأفراد والجماعات والقوى من قدرات للمشاركة والتفاعل غير مسبوقة فى تاريخ النظام الاتصالى. وقد قدم فريدلاند وآخرون Friedland et al تطويرًا لآراء هيبرماس وتطبيقات لها فيما يتعلق بوسائل الإعلام الجديدة وبروزها، وما حدث من تعقد فى طبيعة الأنظمة المجتمعية القائمة، بالتركيز على فكرة وتطبيقات المجال العام الجديد ذى المواصفات الأكثر مرونة وتفاعلية والمتأسس على الشبكات *Networked Public Sphere*، حيث أصبحت الشبكات هى التى تلعب دورًا فى ربط المجالات الخاصة للأفراد بمجالات عامة متعددة كما أنها تلعب دورًا مؤثرًا وحيويًا فى تشكيل وبلورة تدفقات الرأى العام، وهذه الشبكات تدعم وتشجع اتساع قاعدة إنتاج الرؤى من خلال الجمهور والأفراد، وتسير فى اتجاه إحداث مزيد من التداخل والتفاعل، فضلًا عن سرعة أداء كل هذه المهام، متغلبة على قيود المجال العام التقليدى الذى لم يكن منفتحًا بصورة كافية لمشاركات الجميع؛ نتيجة قيود متعلقة ببنية الاقتصاد السياسى لوسائل الإعلام التقليدية، وهكذا أيضا يتولد عبر النقاش العام بلورة لتوافقات يتم التعبير عنها عبر قوة اتصالية إقناعية يعتمد عليها النظام السياسى ليحظى بشرعية47.

إضافة إلى ذلك، أوجدت وسائل الإعلام الجديدة دعوات عديدة لإعادة النظر فى نظرية المجال العام، مع العمل على تغيير هيكل المجال العام بما يتناسب مع التقدم فى مجال تكنولوجيا المعلومات، بحيث يلائم هذا التحول الهيكلى للنظرية سهولة وسرعة تداول المعلومات عبر وسائل الإعلام الجديدة وفى مقدمتها صحافة المواطن بأشكالها المتباينة، وذلك انطلاقًا من كون النظرية الكلاسيكية أنسب لبعض أشكال التواصل بين البشر مثل المقاهى والصالونات والمكتبات والنوادى الثقافية ووسائل الإعلام التى تجسد الشكل الجماعى المثالى الذى تنص عليه النظرية، بما يشمله من تنوير وعقلانية وحرية، إلا أن الأشكال الجديدة من وسائل الإعلام توفر إمكانية الوصول للجميع، وتعمل على المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لعملية تداول الأخبار والأفكار والمعلومات، بما يحفز النقاش بين الأفراد بشكل عقلانى ويدعم عملية تبادل الآراء؛ حيث أن المنتديات والمدونات والشبكات الاجتماعية وغيرها أصبحت فى متناول الجميع بما يتيح فرص أوسع للنقاش والجدل، وهو ما يؤكد اعتماد بنية نظرية المجال العام على إمكانية الوصول لجميع الأفراد ومدى حريتهم فى المناقشات والاستفادة منها، مع ملاحظة أن شبكة الإنترنت قد عملت على زيادة عدد الأفراد فى المجال العام وخاصة أولئك الذين قد لا تتاح لهم الفرصة للمشاركة فى استخدام الأخبار والمناقشات السياسية؛ مما جعل الإنترنت جزءًا لا يتجزأ من المجال العام المعاصر[48].

وتعد شبكة الإنترنت أداة فعالة بالنظر إليها على أنها جزء من الديمقراطية والمجال العام، إذ تعد ساحة يتوافر عبرها التبرير العقلانى للخطاب المفتوح بشكل مجانى وحيوى، وتلعب دورًا حاسمًا فى تداول الآراء والمعلومات والتواصل والتفاعل بين المستخدمين على قدم المساواة وبدون إكراه أو تدخل من أى طرف، وتؤدى إلى الاندماج بين الهويات الفردية والجماعية المتباينة بما يخلق التعددية والتنوع فى المجتمعات[49].

ولعل من أهم الجوانب الواعدة لشبكة الإنترنت كوسيلة لتنشيط المجال العام ما يلى[50]:

- قدرة جماعات المصالح الصغيرة على التواصل بعضها مع البعض الآخر.
- قدرة الأفراد والجماعات الصغيرة محدودة الموارد على عرض وجهات نظرهم لعدد كبير من الناس.
- سهولة الحصول على مجموعات أكبر من وجهات النظر المتنوعة.
- استمرارية وجود الموضوعات والمواد المنشورة وإمكانية الرجوع لها بسهولة وفى أى وقت.
- أنها توفر مصدرًا قيمًا للمعلومات؛ لأن الحصول على هذه المعلومات بطرق أخرى يتطلب جهدًا كبيرًا ومهارة عالية.
- التفاعلية كلما كانت ممكنة بين المواقع على شبكة الإنترنت وجمهورها تجعل التواصل يتم على نحو أعمق فى اتجاهين بدلًا من اتجاه واحد كما كان عليه الحال فى السابق.

ويمكننا القول، إن شبكة الإنترنت نجحت فى تكوين المجال العام الجديد الذى يساهم فى تطوير الشخصية وتحقيق الذات لدى مستخدميه، ويعمل على تسهيل المناقشة التى تروج لتبادل ديمقراطى للأفكار والآراء، ويعزز مساحة النقاش الافتراضية، وبهذا أصبح المجال العام جزءًا من حياتنا الاجتماعية يمكنه أن يساهم فى تشكيل الرأى العام عبر النقاش العام الذى يثار عبر شبكة الإنترنت وتقنياتها، والذى يتسم بالفورية والعدالة، والمساواة، وإتاحة فرص الوصول للجميع، والانفتاح[51]. فقد أدى التقدم التكنولوجى وانتشار شبكة الإنترنت إلى ضمان حرية المجال العام، حيث نتج عنها التحرر من الرقابة الحكومية الصارمة والتحايل على بعض الضوابط الاستبدادية فى بعض الدول، إضافة إلى أن شبكة الإنترنت قد عملت على زيادة تدفق المعلومات وغزارتها[52].

ومن أبرز الإشكاليات التى تظهر عند النظر إلى شبكة الإنترنت كساحة للمجال العام أن التعددية يتولد عنها أعداد كبيرة من المواقع ومجموعات النقاش المتطرفة، كما تسمح للجمهور بتجاوز الآراء المعتدلة والمتوازنة التى يمكن أن تظهر عبر وسائل الإعلام التقليدية، واستخدام مصطلحات وتعبيرات غريبة أو غير لائقة فى بعض الأحيان؛ بما قد يهدد الديمقراطية المنشودة من المجال العام، ويتطلب إعادة النظر فى أخلاقيات الخطاب المقدم عبر المجال العام53.

وبالإضافة إلى شبكة الإنترنت، فقد حطمت نظم الاتصال الجديدة كالتليفون المحمول إلى حد كبير القيود المفروضة على الفضاء العام، وأتاحت فرصًا جديدة أمام الأفراد والجماعات لأن يكونوا عناصر فاعلة فى إدارة المجال العام، والمشاركة النقدية فى حوار عام تلقائى وعفوى ومتحرر يرتبط بالشأن العام والخاص، فهذه النظم الإعلامية الحديثة فى الواقع أوجدت فضاءً عامًا وخاصًا فى آن واحد، حيث ترتبط العمومية بطبيعة القضايا التى تخص المجتمع بأسره، وأخيرًا يأخذ الفضاء طابعه العام لكون الفاعلين الأساسيين فيه ليسوا مسئولين حكوميين، ولكون الآراء المطروحة فى هذا الفضاء تعكس هموم الأفراد وجمعيات المجتمع المدنى ونظم القطاع الخاص54.

ويزداد استخدام الهاتف المحمول وأجهزة الاتصالات فى العالم يومًا بعد يوم، وقد أصبح الهاتف المحمول أداة مهمة لتوثيق الأحداث وتبادلها عن طريق رسائل الوسائط المتعددة MMS أو الرسائل النصية SMS، وكذلك المكالمات الهاتفية الصوتية، حيث أصبحت هناك إمكانية للمواطنين للمساهمة فى تغطية الأحداث مع وسائل الإعلام، كما يمكن للهاتف المحمول من جهة أخرى توفير أدلة قيمة على الأحداث من منظور شهود العيان بدلًا من المصادر الرسمية؛ إذ يمكن للمستخدمين التقاط الصور والأفلام القصيرة ونقلها بسرعة إلى الآخرين، حتى أصبح هناك ما يسمى بصحافة المواطن والتى تسهم بقدر كبير فى تكوين مجال عام بين المواطنين من

خلال مساهماتهم المتعددة، ويمكن استخدام الهاتف المحمول كأداة للتواصل فى المجال العام وتعزيز المعلومات أو الخطاب المتداول عبره55، كما تستخدم إمكانياته وتطبيقاته كوسائل مساعدة للمدونات وشبكات التواصل الاجتماعى والمنتديات ومواقع الفيديو التشاركى والتى يمكن اعتبارها مجالات عامة ذات أهمية واضحة.

وبذلك يمكن أن نلمس مما سبق، أن صحافة المواطن توفر أغلب شروط المجال العام التى وضعها هابرماس؛ حيث أن كل الموضوعات يمكن أن يتم طرحها للنقاش وتأخذ مساحة فى المجال، ويسمح لكل الأشخاص بالمشاركة وطرح الأسئلة وتقديم الآراء أو حتى طرح موضوع أو قضية للمناقشة، كما يُسمح للجميع عبرها بالتعبير عن الآراء والاتجاهات والرغبات والاحتياجات، إضافة إلى عدم منع أى فرد من ممارسة حقه فى التواصل مع الآخرين، أى أن فروض نظرية المجال العام تنطبق على الأشكال المتباينة من صحافة المواطن، وبالتالى يمكننا التأكيد أن صحافة المواطن تعد فى مقدمة قائمة وسائل الإعلام التى يمكن اعتبارها نموذجًا للمجال العام.

## هوامش البحث

1- حسنى محمد نصر، **وسائل الإعلام الجديدة – أسس التغطية والكتابة والتصميم والإخراج فى الصحافة الإلكترونية**، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2013، ص 117.

2- محمد عبد الحميد، **المدونات: الإعلام البديل**، القاهرة، عالم الكتب، 2009، ص 52، ص 128.

3- Devi Mishra, Kaveri, Krishnaswami, Sridhar, A new genre of Journalism – Citizen Journalism, **International Journal of English Language**, Vol. III, Issue. IV, June 2015, Pp. 52 – 67.

4- Souls, Marshal, **Jurgen Hebermas and The Public Sphere**.

**Available at:** www.Mala.BC.ca/souls/media301.

5- هشام عطية، دراسة لخطاب المدونات العربية – التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص 34.

6- ماهيناز رمزى، بنية أطروحات خطاب الإصلاح السياسى داخل ساحات النقاش على المواقع الإذاعية والتليفزيونية بشبكة الإنترنت، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المجلد السابع، العدد الأول، يناير/ يونيه 2006، ص 249.

7- Paulussen, steve, et al., Doing It Together: Citizen Participation In The Professional News Making Process, **Observatorio (OBS*) Journal**, 3 (2007), 131-154.

8- laughey dan, **Key Themes In Media Theory**, UK, McGraw-Hill Education, 2007.

- Wessler, Hartmut, Public Sphere, **Oxford Bibliographies**, February 2011.

**Available at:** http://www.oxfordbibliographiesonline.com

9- هشام عطية، خصائص المجال العام لتقديم التعبيرات السياسية والاجتماعية عن قضايا وأحداث الشئون العامة فى وسائل الإعلام الجديدة – دراسة تحليلية لخطاب المدونات المصرية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، **المؤتمر العلمى الأول "الأسرة والإعلام وتحديات العصر"**، فبراير 2009، ص ص 1109 – 1182، ص 1133.

10- Kellner, Douglas, Habermas, the Public Sphere, and Democracy: A Critical Intervention, p. 4, **Available at:** http://www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/.

11- Communication for Governance & Accountability Program & The World Bank, The Public Sphere, p.2.

**Available at:**
http://siteresources.worldbank.org/EXTGOVACC/Resources/PubSphereweb.pdf

12- Adolf, Marian & Wallner, Cornelia, Probing the Public Sphere in Europe, Theoretical Problems, Problems of Theory and Prospects for further Communication Research, Paper for **the First European Communication Conference,** 24-2611.2005, Amsterdam, University of Vienna, Faculty of Social Sciences, Department of Communications pp. 3-4.

13- Sinekopova, Galina V., Building the Public Sphere: Bases and Biases, **Journal of Communication**, Volume 56, Issue 3, 2006, Pp. 505–522, p. 505.

14- Huspek, Michael, Habermas and Oppositional Public Spheres: A Stereoscopic Analysis of Black and White Press Practices, **Political Studies**, 2007, VOL. 55, Pp. 821–843, p. 823.

15- Gabriela Tarta, Ancuta, Clash of the European public spheres: offline versus online, and cultural versus political,p.1, **Available at:** http://www.culturaldiplomacy.org.

16- محمد عبده، دور برامج الرأى بالقنوات الفضائية العربية فى دعم ثقافة الحوار بين الجمهور العربى، **رسالة ماجستير. غير منشورة،** جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، 2010، ص ص 70 - 73.

17- ماهيناز رمزى، مرجع سابق، 250.

18- شريف درويش اللبان، **مداخلات فى الإعلام البديل والنشر الإلكترونى على الإنترنت،** القاهرة، دار العالم العربى، سلسلة اتجاهات حديثة فى الإعلام، 2011، ص ص 76.

19- Johnson, Pauline, **Habermas: Rescuing the public sphere**, New York, Routledge, 2006, Pp.1-2.

20- Henriques, Karl A., Habermas, Democracy, Rights, and European Supranational Integration: Observations For Northamerican Critical Theorists, **A thesis submitted to the Faculty of Graduate Studies in partiail Fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy,** Graduate Programme in Sociology, York University, Toronto, Ontario, May 1998, pp. 39 – 40.

21- Communication for Governance, **Op.Cit.**

22- Ku, Agnes S., Boundary Politics in the Public Sphere: Openness, Secrecy, and Leak, **Sociological Theory**, Vol 16, NO.2, July 1998,Pp. 172- 192, p.174.

23- van de Steeg, Marianne, Rethinking the Conditions for a Public Sphere in the European Union, **European Journal of Social Theory**, 2002, Vol. 5, No. 4,Pp. 499–519, p. 506.

24- Rowland, Hilary, Shakespeare and the Public Sphere in Nineteenth Century America, **A thesis submitted to the Faculty of Graduate Studies and research in partial fulfilment of the requirement of the degree of Ph.D**., Department of English, Mcgill University, Montreal, November 2,1998, p. 17.

25- الصادق الحمامى، المجال العمومى والفايس بوك، **موقع الصحيفة**، مايو 2011.

http://sadokhammami.blogspot.com.eg

26- Eckersley, Robyn, A Green Public Sphere in the WTO?: The Amicus Curiae Interventions in the Transatlantic Biotech Dispute, **European Journal of International Relations**, 2007, SAGE Publications and ECPR-European Consortium for Political Research, Vol. 13, No.3, Pp.329–356, p. 332.

27- نرمين زكريا، الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لمواقع الشبكات الاجتماعية – دراسة على موقع Face Book، **المؤتمر العلمي الأول "الأسرة والإعلام وتحديات العصر"**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، فبراير 2009، ص ص 935 – 1036، ص 942.

28- Souls, Marshal, **Op.Cit.**

29- على جلبى، المواطنة والمشاركة وانعكاساتها فى حياتنا اليومية، **المؤتمر السنوى الحادى عشر "المسئولية الاجتماعية والمواطنة"**، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2010، ص ص 391 – 453، ص 395.

30- محمود حمدى، دور الإعلام البديل فى تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب، دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، **المؤتمر العلمى الدولى الخامس عشر،" الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات"**، يوليو 2009، ص ص 1551 – 1605، ص ص 1556 – 1557.

31- إنجى محمد، العلاقة بين التعرض للمدونات وإدراك الشباب المصرى لقضايا حقوق الإنسان، **رسالة ماجستير. غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2011، ص ص 35 – 36.

32- فاطمة فايز، علاقة التعرض للمواقع الإلكترونية الشبابية والمنتديات بترتيب الشباب لأولويات قضاياهم، **رسالة ماجستير. غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2011، ص 55.

33- Baban, Feyzi, Public Sphere, National Identity and Globalization: Reflections On Turkey's Uneasy Modernization, **A thesis submitted to the Faculty of Graduate Studies and Research in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor**

**of Philosophy**, Department of Political Science, Carleton University, Ottawa, Ontario, February 1999, p. 17.

34- Parkins, John R. & Davidson, Debra J., Constructing the public sphere in compromised settings: Environmental governance in the Alberta forest sector, **Canadian Review of Sociology**, 2008, Vol. 45, No. 2, Pp. 177-196, pp.179-180.

35- شريف درويش اللبان، مرجع سابق، ص ص 75 – 76.

36- إنجى محمد، مرجع سابق، ص 33.

37- Wessler, Hartmut, **Op.Cit** .

38- نرمين زكريا، مرجع سابق، ص 942.

39 ماهيناز رمزى، مرجع سابق، ص 249.

40- شريف درويش اللبان، مرجع سابق، ص 75.

41- Holt, Richard, Dialogue on the Internet: Language, Civic Identity, and Computer-Mediated Communication, **Canadian Journal of Communication**, 2005, Vol. 30, No. 4,pp.215- 224, **Available at**: http://www.cjc-online.ca.

42- محمد عبد القادر، **ديمقراطية الإعلام والاتصال**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص 76.

43- Rasmussen, Terje, The Internet and Differentiation in the Political Public Sphere, **Nordicom Review**,Vol. 29, No. 2, 2008, Pp. 73 – 83, pp.74 - 76.

44- مفيدة العباسى، المجال العمومى والاتصال الافتراضى – مقاربة هابرماسية لدراسة المجموعات الافتراضية التونسية، **رسالة ماجستير**، جامعة منوبة، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، 2010، ص ص7 – 8.

45- هشام عطية، مرجع سابق، ص 1135.

46- الصادق الحمامى، الميديا الجديدة والمجال العمومى "الإحياء والانبعاث"، **مجلة الإذاعات العربية**، نوفمبر 2011، ص ص 15 – 26، ص ص 20 - 22.

47- هشام عطية، مرجع سابق، ص 1134.

48- Brundidge, Jennifer, Toward a Theory of Citizen Interface with Political Discussion and News in the Contemporary Public Sphere, **International Journal of Communication**, No. 4, 2010, Pp. 1056-1078, p. 1057.

49- Gimmler, Antje, Deliberative democracy, the public sphere and the internet, **Philosophy Social Criticism** 2001, Vol. 27, No. 4, Pp. 21-39, p. 21.

50- فاطمة فايز، مرجع سابق، ص 67.

51- Papacharissi, Zizi, The virtual sphere, The internet as a public sphere, **New media & society**, 2002, Vol. 4, No. 1, Pp. 9–27, p.10, p. 14.

52- Groshek, Jacob, The Democratic Effects of The Internet, 1994–2003: A Cross-NationalInquiry of 152 Countries, **The International Communication Gazette**, 2009, VOL. 71, No.3, Pp. 115–136, p.132.

53- Downey, John & Fenton, Natalie, New media, counter publicity and the public sphere, **New media & society**, 2003, Vol. 5, No. 2, Pp.185–202, p.189.

54- بسيونى حماده، **دراسات فى الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأى العام**، القاهرة، عالم الكتب، 2008، ط1، ص 24.

55- Gordon, Janey, The Mobile Phone and the Public Sphere: Mobile Phone Usage in Three Critical Situations, Sage Publications, **The International Journal of Research into New Media Technologies**, 2007, Vol. 13, No. 3, Pp. 307 – 319, p. 308.